



أضمن حَقَّك إيجاً قَيِّد

• استهداف حوالي 900 ألف عائلة



• 400 ألف بحث إجتماعي ميداني منجز
بحلول سنة 2019



• 24 ادارة جهوية



• 267 وحدة محلية مجهزة بشبكة الانترنت



• 1500 أخصائي إجتماعي ميداني محلف



• منظومة معلوماتية متطورة



• 1100 لوحة لمسية



• 700 حاسوب على ذمة البرنامج



الفئات المعنية بالبرنامج

يشمل البرنامج 24,5% من مجموع السكان في تونس أي حوالي 900 ألف عائلة فقيرة ومحدودة الدخل، تتوزع حاليا بين 285 ألف عائلة منتفعة بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وبطاقات العلاج المجاني و 620 ألف عائلة تتمتع ببطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة بكامل التراب التونسي و بالخصوص بالجهات والمناطق ذات الاولوية والتي تسجل بها نسب فقر مرتفعة.

و يستهدف البرنامج العائلات التي تكفل أطفالا والمسنين والأشخاص من ذوي الإعاقة غير القادرين على العمل الذين يشكون حرمانا مرتبطا بالدخل النقدي والنفاد الى الخدمات العمومية كالصحة والتعليم و التشغيل وظروف العيش.

كيف تضمن انتفاعك بالبرنامج

لضمان الانتفاع بمختلف الخدمات و المساعدات التي يخولها برنامج الأمان الاجتماعي، يتوجب على كل مواطن سواء كان رئيس(ة) عائلة أو غيره من الحالات الاجتماعية الاستثنائية أن يبادر بـ :

✓ الاتصال بأقرب وحدة محلية للنهوض الاجتماعي التابعة لمقر سكناه.

✓ توفير الوثائق الإدارية المطلوبة الخاصة برئيس العائلة وكل أفراد عائلته في الكفالة والمبينة بمطلب طلب خدمة المتوفر للعرض.

✓ ايداع مطلبه مضمنا لكل الوثائق المطلوبة بالوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي القريبة لمقر إقامته في أقرب وقت.

✓ انتظار زيارة الأخصائي الاجتماعي لمقر سكناه لمعاينة ظروف عيشه واستكمال البحث الميداني بأخذ صور من جوانب من مقر إقامته بالداخل و تضمين كل البيانات بالمنظومة المعلوماتية الخاصة بالبرنامج.

الإطار العام لبرنامج الأمان الاجتماعي

يُندرج أحداث برنامج الأمان الاجتماعي في إطار توجّه إصلاحي هام لمنظومة الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وفق رؤية جديدة للمنوال الاجتماعي بتونس تقوم على مقارنة حقوقية شمولية على أساس احترام مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف وتكافؤ الفرص وذلك تجسّما لأحكام الدستور التونسي و تناغما مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية و بنود العقد الاجتماعي المتعلق بإرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.

ويمثل برنامج الأمان الاجتماعي المرجع القانوني واللاجرائي الذي سيمكّن جميع المتدخلين المعيّنين بإدارة الشأن الاجتماعي من تصويب البرامج الاجتماعية الموجهة إلى الفئات الفقيرة و محدودة الدخل.

أهداف برنامج الامان الاجتماعي

- ✓ مقاومة الالقضاء والحدّ من الفقر والارتداد إليه وتوارثه
- ✓ تعزيز آليات الإدماج والتمكين الاقتصادي وتكريس مبدأ التعويل على الذات،
- ✓ الحدّ من التفاوت الاجتماعي وتعزيز تكافؤ الفرص وتكريس العدالة الاجتماعية والتضامن،
- ✓ ضمان الحقّ في حدّ أدنى من الدخل والحق في المنافع الصحية للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل،
- ✓ النهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل والرفع من ظروف عيشها عبر تحسين نفاذها إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتربية والتعليم والتكوين المهني والتشغيل والسكن،

الخدمات والمساعدات المسندة

دخل شهري مالي لكل عائلة يقدر حاليا بـ 180 د كحد أدنى و 220 دينار كحد أقصى باعتبار زيادة بعشر دنانير عن كل طفل يزاول تعليمه في حدود ثلاثة أطفال و 20 د بالنسبة للطفل الحامل لبطاقة اعاقا.

العلاج والإقامة في المؤسسات الصحية العمومية بصفة مجانية أو بتعريفه منخفضة والأجهزة التعويضية والميسرة للإدماج وخدمات التأهيل

مساعدات العودة المدرسية وشهر رمضان و عيدي الفطر و الأضحى إضافة إلى مساعدات إسعافيه و عند الطوارئ

الأولوية في التمتع ببرامج التشغيل و السكن الاجتماعي

سجّل معطيات برنامج الأمان الاجتماعي ومراحل التنفيذ

لتنفيذ هذا البرنامج، شرعت وزارة الشؤون الاجتماعية منذ سنة 2014 في اعداد سجل معطيات جديد محين و ديناميكي حول العائلات الفقيرة و محدودة الدخل يعتمد على نظام معلوماتي متطور و يتضمن كل المعطيات الضرورية لتحديد الفئات الاجتماعية الضعيفة المستهدفة ببرنامج الأمان الاجتماعي وضبط حاجياتها على قاعدة الاستحقاقية و الشفافية و احترام المعطيات الشخصية و ضوابط الحوكمة الرشيدة في التصرف

1 - المرحلة الأولى : الإعداد والتسجيل

- تهيئة وربط جميع المصالح الجهوية لوزارة الشؤون الاجتماعية والوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي بشبكة الانترنت واقتناء الحواسيب واللوحات للمسح الضرورية والتعاقد مع مكاتب الخبرة في الإعلامية.
-إعداد أنموذج بحث اجتماعي شامل يحتوي على 150 سؤالاً، حظي بتأشيرة المجلس الوطني للإحصاء في أكتوبر 2016، لجمع المعطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.
- وضع تطبيق معلوماتية متطورة على الواب تستجيب لشروط السلامة المعلوماتية وتحتوي على 8 أنظمة: تسجيل الملفات والبحوث و نظام التنقيط و الاستهداف وتقاطع المعطيات وأخذ القرار والاعتراض والتصدي للغشّ و صرف المساعدات المالية ونفاذ المواطن

2 - المرحلة الثانية : البحوث الميدانية والتقاطعات مع السجلات الإدارية

- يتولى حوالي 1500 أخصائي اجتماعي أدوا اليمين، القيام بتنقلات ميدانية لمقر سكنى العائلات المعنية لتسجيل ظروف عيشها باستعمال لوحات لمسح إلكترونية مع التقاط صور لتحديد الموقع الجغرافي للمسكن و حالته.
-الشروع في إرساء قاعدة لتبادل المعطيات بين السجلات الإدارية ذات العلاقة بوزارة الشؤون الاجتماعية تمكّن من تحيين البحوث والتثبت في المعطيات ومن تقليص الوثائق وتخفيف العبء على العائلات الراغبة في الإنتفاع ببرامج المساعدات الاجتماعية.
- إعداد إتفاقيات تبادل للمعطيات مع الوزارات والهيكل العمومية المعنية.
-إسناد معرّف اجتماعي لأفراد العائلات بسجل المعطيات الجديد لتيسير عمليات التقاطع

3 - المرحلة الثالثة :

-إعداد أنموذج استهداف مبني على نظام تنقيط علمي متعدّد الأبعاد بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والمعهد الوطني للإحصاء، من المنتظر الشروع في تطبيقه خلال سنة 2019 على البحوث المنجزة بهدف احتساب مجموع نقاط كل عائلة وتصنيفها إلى فقيرة أو محدودة الدخل حسب وضعيتها الاجتماعية والاقتصادية وانتمائها الجغرافي.... الخ
- إسناد بطاقات علاج إلكترونية للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل في موفى سنة 2019